



**قرار رقم ( ١١٩٥ ) لسنة ٢٠٢٤**

**بتاريخ ٢٠٢٤ / ٠٥ / ٢١**

**بشأن إيقاف استفادة عميل من التعامل بالشراء في الأوراق المالية**

**رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر بشأن سوق رأس المال ولائحته التنفيذية، وتعديلاتها والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما؛  
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٨؛  
وعلى مذكرة الإدارة المركزية لمراقبة أسواق التداول والمورخة في ٢٠٢٤/٠٥/١٩؛  
وعلى قرار لجنة البت في المخالفات وتحريك الدعوى الجنائية والتصالحات رقم (٦٢) بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٩؛  
وعلى التحقيقات التي تجريها الهيئة في هذا الشأن؛

(قرر)

**(المادة الأولى)**

إيقاف استفادة العميل التالي بيانه احترازياً من التعامل (شراءً) على كافة الأوراق المالية بالسوق ككل لحين انتهاء فترة التحقيقات بالهيئة وبما لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار:

اسم العميل	الكود الموحد
محمد علي عطيه سليمان	٢٢٣٦٩٠٢

ويحظر على شركات السمسرة في الأوراق المالية تنفيذ أي أمر شراء صادر من العميل سالف البيان على كافة الأوراق المالية.

**(المادة الثانية)**

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الإدارات المختصة بالهيئة والبورصة وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي وشركات السمسرة تنفيذه كل فيما يخصه.

**رئيس مجلس إدارة**

**الهيئة العامة للرقابة المالية**

**د. محمد فريد صالح**

